الاحد 8 كانون الاول 2024 العدد 17 Sun. 8 Dec. 2024 Issue No. 17

مجلس النواب

ملحق شهري يصدر عن الدائرة الاعلامية
بالتعاون مع جريدة « الصباح »

مجلس النواب يستضيف رئيس مجلس الوزراء لمناقشة تطورات الأوضاع في سوريا

اقرأ في صفحات ملحق مجلس النواب

مجلس النواب يُنهي أزمة رئاسته وينتخب الدكتور محمود المشهداني رئيساً له 02

مجلس النواب يستضيفُ رئيسَ مجلس الوزراء والوفد الوزاري المرافق له لمناقشة تطورات الأوضاع في سوريا 03

رئيس اللجنة: حريصون على مراقبة جميع الملفات التي تثار حولها مخالفاتٌ قانونيَّة أو شبهات فساد 06

لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة: التعداد واجبٌ وطنيٌّ ونتائجه ستنعكسُ إيجاباً على المجتمع في توجيه خطط التنمية الاقتصاديَّة 07

مجلس النواب يُنهي أزمة رئاسته وينتخب الدكتور محمود المشهداني رئيساً له

المشهداني يتعهد بالعمل كفريق متجانس لتشريع القوانين التي تخدمُ الشعب ومراقبة أداء الحكومة

المندلاوي يهنئ المشهداني ويؤكد حرص المجلس على استكمال إنضاج وتشريع القوانين التي تلبي تطلعات الشعب

شاخه وان عبدالله يبارك للمشهداني ويؤكد أهميَّة استمرار التعاون لإقرار القوانين المهمة وقيام المؤسسة التشريعيَّة بمهامها ومسؤولياتها الوطنيَّة

في ظلّ تحديات كبيرة، أنهى مجلس النواب أزمة رئيسه التي استمرت أكثر من سنة بعد عدة جولات انتخابيَّة اختتمها بانتخاب الدكتور محمود المشهداني رئيساً له خلفاً للرئيس محمد الحلبوسي.

وعقد مجلس النواب، برئاسة السيد محسن المندلاوي رئيس المجلس بالنيابة، وحضور 271 نائباً، يوم الخميس 31 /10 /2024، جلسته السادسة عشرة الخاصة بانتخاب رئيس المجلس، وأعلن أسماء المرشحين للرئاسة كلاً من النائب سالم العيساوي، والنائب الدكتور محمود المشهداني، والنائب طلال الزوبعي، والنائب عامر عبد الجبار، حيث صوت للدكتور محمود المشهداني رئيساً له.

وفي مستهل الجلسة التي عقدت بالقاعة الكبرى، دعا السيد محسن المندلاوي السادة أعضاء المجلس الى المباشرة باستكمال عمليَّة انتخاب رئيس مجلس النواب، وفقاً للنظام الداخلي للمجلس.

وأفضت الجولة الأولى من جلسة التصويت الى حصول النائب الدكتور محمود المشهداني على 153 صوتاً من مجموع المصوتين البالغ 271 صوتاً، بينما حصل النائب سالم العيساوي على 95 صوتاً والنائب عامر عبد الجبار على 9 أصوات، بينما بلغ عدد الأصوات الباطلة 14 صوتاً.

واستأنف المجلس إجراءات الجولة الثانية من عمليَّة انتخاب رئيس المجلس، وأدت الى فوز الدكتور محمود المشهداني بمنصب رئيس المجلس بعد حصوله على 182 صوتاً، بينما حصل النائب سالم العيساوي على 42 صوتاً، وحصول النائب عامر عبد الجبار على 8 أصوات، بينما وصل عدد الأوراق الباطلة الى 39 صوتاً من مجموع عدد المصوتين.

وألقى رئيس المجلس المنتخب الدكتور محمود المشهداني كلمته بعد فوزه بمنصب الرئيس، مقدماً شكره للسادة النواب لمنحهم الثقة رئيساً للمجلس، مضيفاً أنّ «المسؤوليَّة التي كلفتمونا بها تعدُّ تكليفاً مهماً وكبيراً»، مشدداً على «بذل قصارى الجهود، وسنكون عند حسن ظن الجميع»، متعهداً بالعمل كفريق متجانس لتشريع القوانين المهمَّة التي تخدم أبناء بلدنا العزيز ومراقبة أداء الحكومة وفق البرنامج الحكومي المقدم الى مجلس النواب، للوصول الى أفضل النتائج، مشيراً الى أنّ حجم الأداء التشريعي والرقابي سيزداد خلال الفترة المقبلة بينما سنمضي بتشريعها وتفعيلها والوقوف على المشكلات وإيجاد الحلول الناجعة لها، كما كشف عن الموقف الداعم للقضيَّة الفلسطينيَّة».

داعيا الى «إنهاء الحرب الصهيونيَّة على غزة ولبنان»، معرباً في نهاية كلمته عن شكره للنائب الأول للرئيس السيد محسن المندلاوي لما قدمه من عمل خلال توليه منصب الرئيس بالنيابة».

من جانبه بارك النائب الأول لرئيس مجلس النواب، السيد محسن المندلاوي، للسيد محمود المشهداني، انتخابه رئيسًا لمجلس النواب العراقي بدورته الخامسة، ونيله ثقة ممثلي الشعب، متمنيًا له التوفيق والنجاح في أداء الأعمال والواجبات المنوطة به، وبما يسهم في استمرار خطوات تعزيز دور البرلمان بشقيه التشريعي والرقابي.

وأكد النائب الأول، أنّ «رئاسة وأعضاء مجلس النواب حريصون خلال الدورة النيابيَّة الحاليَّة، على استكمال إنضاج وتشريع القوانين التي تلبي تطلعات الشعب، وتلامس واقعه المعيشي والخدمي»، مضيفًا ان المجلس رئاسةً وأعضاءً سيواصل ممارسة جهوده الرقابيَّة بكل شفافيَّة ووضوح لمكافحة الفساد وحفظ المال العام.

كما قدم نائب رئيس مجلس النواب العراقي د.شاخه وان عبدالله أحمد وباعتزاز التهنئة والتبريكات إلى السيد محمود المشهداني بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس النواب ونيله ثقة السيدات والسادة النواب في جلسة اليوم، وأكد سيادته أهميَّة استمرار التعاون والجهود بين اللجان والكتل السياسيَّة للمضي بالعمل وإقرار القوانين المهمة وقيام المؤسسة التشريعيَّة بمهامها ومسؤولياتها الوطنيَّة في الرقابة وتشريع القوانين وتقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز الاستقرار في البلاد.

مجلس النواب يستضيفُ رئيسَ مجلس الوزراء لمناقشة تطورات الأوضاع في سوريا

استضاف مجلس النواب في جلسته التاسعة عشرة من فصله التشريعي الثاني، السنة التشريعيَّة الثالثة للدورة الانتخابيَّة الخامسة برئاسة السيد محمود المشهداني رئيس المجلس وحضور 183 نائباً يوم الأربعاء 4/ كانون الأول الحالي، السيد رئيس مجلس الوزراء والفريق الوزاري المرافق له.

بسام بولص

وفي مستهل الجلسة، رحب الدكتور المشهداني رئيس المجلس بالسيد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني والسادة وزراء الخارجيَّة والتخطيط والداخليَّة بناءً على طلبه بتخصيص حضورهم الى جلسة المجلس لمناقشة تحديات الأحداث في سوريا الشقيقة وتبعاتها على العراق والمنطقة.

وفي كلمته أشار السيد رئيس مجلس الوزراء الى أنَّ «الكيان الصهيوني تجاوز كل الأعراف والمواثيق الدوليَّة بممارسته الإبادة الجماعيَّة ضدَّ الشعب الفلسطيني».

ولفت السوداني الى أنَّ «موقف العراق ثابتٌ وواضحٌ في جميع المحافل بتضامنه مع القضيَّة الفلسطينيَّة التي تمثل وجدان جميع العراقيين والتشديد على أهميَّة التهدئة خلال اللقاءات والاتصالات التي أجراها وعدم توسعة ساحة الصراع والحرص على الموقف المبدئي للعراق والمصلحة العليا للبلد فضلاً عن استمرار الجانب الإنساني للعراق بمساعدة شعب غزة وتأسيس صندوق إعمار غزة ولبنان».

وأكد رئيس مجلس الوزراء «حق العراق الطبيعي بضمان أمن حدوده وتعزيزها والتشديد على الوحدة الوطنيَّة للحفاظ على أمن العراق وشعبه ونظامه الدستوري»، مبيناً أنَّ «العراق يمتلك إمكانات عسكريَّة متطورة، إضافة الى كونه جزءاً من التحالف الدولي لمناهضة الإرهاب»، منوها الى «محتوى الاتفاق مع التحالف بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق بشكلٍ نهائي في شهر أيلول عام 2025، وإنهائه في إقليم كردستان في أيلول عام 2026، معولاً على الإيمان بوحدة الشعب العراقي في مواجهة التحديات».

وبشأن تعديل قانون الموازنة العامَّة الاتحاديَّة تطرق السيد السوداني الى أهميَّة تعديل القانون لمعالجة مسألة تسويق النفط من إقليم كردستان خاصة المادة المتعلقة بكلف الإنتاج والنقل، مبيناً أنَّ العراق يتحمل غرامة يوميَّة لعدم تصدير النفط الى ميناء جيهان وفقاً لاتفاقيَّة مع الجانب التركي، ولفت الى أنَّ تعديل المادة يأتي بالتعاون مع استشاري دولي لحل الملف بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان، مطالباً مجلس النواب بالإسراع بتعديل قانون الموازنة العامَّة الاتحاديَّة للسنوات الماليَّة 2025، 2024، 2023.

وفي ما يتعلق بالبرنامج الحكومي أوضح رئيس مجلس الوزراء أنَّ «التعديل الوزاري أحد مبادئ البرنامج الحكومي وغايته لا تستهدف أي جهة أو شخصيَّة بل تمَّ تضمينه وفق معايير مهنيَّة لكل وزارة والحكومة بصدد التعديل الوزاري عبر مرحلتين إلا أنَّ تعثر المضي به بسبب عدم موافقة بعض أطراف القوى السياسيَّة المؤتلفة بتشكيل الحكومة على آليَّة التعديل»، مضيفاً أنَّ «أولويات البرنامج الحكومي تتضمن مشاريع وبرامج استراتيجيَّة بلغت نسب إنجازها 62 %»، داعياً مجلس النواب الى «تشريع القوانين المهمة مثل قانون سلطة الطيران وقانون الإصلاح الاقتصادي وقانون التحكيم وقانون الأوراق الماليَّة وقانون الملكيَّة الفكريَّة».

من جانبه، أوضح السيد وزير الخارجيَّة الدكتور فؤاد حسين أنَّ «استراتيجيَّة السياسة العراقيَّة في التعامل مبنيَّة على أساس التواصل مع الجهات الإقليميَّة والدوليَّة لوقف إطلاق النار وإرسال المساعدات ومنع مشروع ترحيل الفلسطينيين الى مصر والأردن مع عدم السماح بأن تكون الأراضي العراقيَّة منطلقاً يهدد دول الجوار».

كما استعرض وزير الداخليَّة السيد عبد الأمير الشمري الوضع الأمني الداخلي وتأمين الحدود العراقيَّة السوريَّة، بينما نوه الى أنَّ «الحدود مؤمنة بالكامل وتحت سيطرة القوات الأمنيَّة بمختلف صنوفها ومستعدة لأي طارئ يزعزع أمن البلد».

بدوره، ذكر وزير التخطيط الدكتور محمد تميم أنَّ «نتائج التعداد السكاني اعتمد على نظام رقمي وأتمتة النتائج إلكترونياً، إذ لاقت عمليَّة التعداد إشادة دوليَّة كبيرة بوصفه يهدف الى التنمية»، مضيفاً أنَّ «الحكومة تعمل على إحصاء العراقيين في الخارج وستعلن النتائج النهائيَّة بعد الانتهاء من عمليات جمع المعلومات»، مؤكداً أنَّه «تعدادٌ تنمويٌّ مع سريَّة تامَّة للبيانات».

وفي مداخلات السيدات والسادة النواب، ركزت المطالبات والمقترحات على محاور الجانب الأمني عبر التشديد على ضرورة الحفاظ على أمن العراق من خلال التزام الحكومة بدورها في تعزيز خطواتها في المجال الأمني لمنع أيَّة مخططات تحاول استهداف سيادة العراق، والتأكيد على وحدة الصف لمنع زعزعة الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، والمطالبة بالاهتمام بالمحافظات والمناطق المحررة من عصابات داعش الإرهابية ومساعدة النازحين بالعودة الى مناطقهم.

وتضمنت المداخلات في الجانب الاقتصادي ضرورة الكشف عن نسب الإصلاح الاقتصادي وخطوات محاربة الفساد المتخذة من قبل الحكومة، ومضاعفة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع اقتصاديات البلد وزيادة الإيرادات غير النفطيَّة، وعدم الاعتماد على النفط بشكلٍ تام، إضافة الى معالجة الملفات العالقة بين الحكومتين الاتحاديَّة وإقليم كردستان خاصة صرف رواتب موظفي الإقليم بشكلٍ تام وعدم تأخر إرسالها.

كما عبَّر السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب عن دعمهم التام لحكومة السيد السوداني في إجراءاتها بالتصدي للتحديات الأمنيَّة التي يمرُّ بها العراق للحفاظ على أمنه القومي وحماية المواطنين، وتثمين دور الحكومة في حفظ الأمن وعدم زج العراق في حربٍ بالنيابة، فضلاً عن التعاون المشترك بين السلطة التشريعيَّة، والتنفيذيَّة، والقضائيَّة، مع أهميَّة حوكمة الإجراءات من أجل السيطرة على عمليات الفساد، ومتابعة تلك الملفات وفقاً للبرنامج الحكومي.

بعدها تقرر رفع الجلسة.

لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقليَّة النيابيَّة تلعب دورًا محوريً

اللجنة تؤكد أهميَّة التعاون مع المؤسس
لمكافحة تهريب المخدرات وتضع ال

عمران عباس عمران

في مواجهة آفة تهدد استقرار الأفراد والمجتمعات على حدٍ سواء، يبرز دور لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقليَّة النيابيَّة برئاسة النائب الدكتور عدنان برهان الجحيشي ضمن أهم الأدوات التشريعيَّة الهادفة إلى التصدي لظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات، التي باتت تشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة والأمن الاجتماعي والاقتصاد الوطني مع تزايد انتشار المخدرات بأساليب متطورة تستهدف مختلف شرائح المجتمع خاصة الشباب، ساعية إلى وضع حلولٍ شاملة تجمع بين الوقاية والعلاج والتأهيل وترسيخ الأطر القانونيَّة للحد من انتشار هذه الآفة. وتعملُ اللجنة النيابيَّة بالتنسيق مع الجهات التنفيذيَّة المختلفة لمراجعة التشريعات الراهنة ومعالجتها بما يضمن تحقيق أقصى درجات الردع مع تأكيدها على أهميَّة التعاون مع المؤسسات الحكوميَّة المحليَّة والجهات الدوليَّة لمكافحة تهريب المخدرات، كما تضع اللجنة على رأس أولوياتها برامج توعويَّة تستهدف المدارس والجامعات، فضلاً عن عقد الندوات والمؤتمرات لرفع مستوى الوعي بخطورة الإدمان وآثاره السلبيَّة على الفرد والمجتمع.

وفي ظل هذه الجهود تشير لجنة مكافحة المخدرات النيابيَّة الى أنَّ المعركة ضدَّ المخدرات ليست مسؤوليَّة جهة واحدة بل هي معركة مشتركة تتطلب تكاتف المجتمع بجميع فئاته بدءاً من الأسرة والمؤسسات التعليميَّة وصولاً إلى الجهات الأمنيَّة والصحيَّة لتحقيق الهدف الأسمى وهو خلق بيئة آمنة ومستقرة تسهمُ في بناء مستقبلٍ أفضل وحماية الأجيال القادمة من خطر الظاهرة التي تهدد حياة الملايين حول العالم.

دور اللجنة في صياغة التشريعات القانونيَّة ومراجعتها

تمارسُ لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقليَّة النيابيَّة دورًا محوريًا في تعزيز الأطر القانونيَّة لمواجهة انتشار المخدرات بكل أشكالها، إذ تُعدُّ التشريعات إحدى أهم الأدوات الرادعة لمكافحة هذه الآفة، وتعملُ اللجنة على عدة محاور رئيسة لضمان أنْ تكون القوانين فعّالة وقادرة على مواكبة التطورات المستمرة في أساليب تجارة وتعاطي المخدرات، وسعت إلى تعديل قوانين جديدة تستجيب للتحديات الراهنة بما في ذلك العمل على تشديد العقوبات بحق المتاجرين والمروجين للمخدرات لتكون رادعًا قويًا لهم وتنظيم برامج الوقاية والعلاج للمتعاطين فضلاً عن إدراج نصوصٍ قانونيَّة تلزمُ الجهات المختصة بتوفير برامج توعويَّة وعلاجيَّة للمدمنين، الأمر الذي يسهمُ في تقليل معدلات الإدمان.

برامج التوعية والمؤتمرات

وفقاً لبرنامجها الرقابي والتشريعي أقامت اللجنة ندوة حواريَّة برئاسة النائب عدنان الجحيشي وحضور أعضائها ومجموعة من النخب الفاعلة من المشاهير الفنانين والإعلاميين والرياضيين والأدباء وأصحاب المحتوى الهادف، فضلاً عن مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة السيد علي البريرفي في مبنى مجلس النواب.

وبحثت اللجنة خلال الندوة أهميَّة تعزيز الجوانب التوعويَّة والوقائيَّة، وقدم رئيس اللجنة شرحاً عن الأهداف والمهام الأساسيَّة للجنة، مؤكداً ضرورة تضافر جميع الجهود الرسميَّة وغيرها وفي مقدمتهم النخب والفنانون والرياضيون والإعلاميون وأصحاب المحتوى الهادف لغرض التوصل إلى توصياتٍ عمليَّة تتضمن مقترحات النخب المستضافة في الندوة ومتطلبات القيام بأدوارها وتحويلها إلى برامج عمل ترفع من وعي المجتمع ضد هذه الظاهرة وتداعياتها الخطرة.

وشاركت اللجنة متمثلاً برئيسها النائب عدنان الجحيشي في المؤتمر الوطني الأول الخاص بالمشروع الوطني للإرشاد الوقائي من خطر المخدرات الذي نظمته مستشاريَّة الأمن القومي بحضور وزير الداخليَّة السيد عبدالأمير الشمري ومستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي والنائب ماجد شنكالي.

ألقى رئيس اللجنة كلمة أوضح فيها مقترحات لجنة مكافحة المخدرات النيابيَّة بمحاورها الرئيسة في تعديل القانون وأهمها في الجوانب العقابيَّة التي تتضمن رفع سقف العقوبة بحق تاجر المخدرات، وفي الجوانب العلاجيَّة حرصت اللجنة على توفير الرعاية الصحيَّة الحكوميَّة لمعالجة متعاطي ومدمني المواد المخدرة والمؤثرات العقليَّة في جميع المحافظات.

التنسيق مع الجهات الامنيَّة

أجرى النائب عدنان برهان الجحيشي رئيس اللجنة عدة زيارات ضمن صلب عمل لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقليَّة، كان أبرزها زيارة اللواء أحمد الزرگاني مدير عام المديريَّة العامَّة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقليَّة في وزارة الداخليَّة للحديث عن مستجدات العمل الميداني في محاربة وملاحقة تاجر المخدرات في عموم العراق والمؤشرات الإيجابيَّة بإلقاء القبض على العديد من العصابات لتجارٍ دوليين ومحليين ومروجين ومتعاطين.

في السياق ذاته اطلع النائب الجحيشي على معرض

...ا في تعزيز الأطر القانونيَّة لمواجهة انتشار المخدرات بكل أشكالها

...سات الحكوميَّة المحليَّة والجهات الدوليَّة

...برامج التوعويَّة على رأس أولوياتها

مديريَّة شؤون المخدرات الذي وثق النشاطات المتعلقة بمسك معامل لتصنيع الحبوب المخدرة الكبتاجون ومصادرة كميات كبيرة منها فضلاً عن القبض على صنوفٍ أخرى كالحشيش والكريستال وأجهزة التعاطي بها، مثنياًعلى جهود أبطال مديريَّة شؤون المخدرات من ضباطٍ ومنتسبين على عملهم الدؤوب والمثمر في مكافحة هذه الآفة الدوليَّة الخطيرة التي غزت البلاد منذ سنوات.

وفي السياق ذاته زار رئيس اللجنة بتاريخ 19/ آب الماضي مركز التميز التابع لمستشاريَّة الأمن القومي، وتناول اللقاء بالملاك المتقدم للمركز بحث آليّة التعاون المشترك لمكافحة المخدرات وضرورة تضافر الجهود بما يحقق إنهاء هذه الآفة الخطيرة التي بدأت تفتك بالمجتمع وتهدد قيمه الأصيلة. وتأتي الزيارة ضمن الجهود المبذولة التوعويَّة بمخاطر المخدرات للسيد رئيس اللجنة للجهات الأمنيَّة المختصة بملف مكافحة المخدرات.

دور اللجنة بالتواصل مع المؤسسات التعليميَّة

في إطار جهودها لتعزيز الوقاية والتوعية، استضافت لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقليَّة النيابيَّة برئاسة النائب محمد البلداوي، السيد وكيل وزير التعليم العالي للشؤون الإداريَّة وعددًا من المسؤولين لمناقشة إجراءات الوزارة في مكافحة المخدرات.

وتناولت اللجنة محاور تنظيم المؤتمرات والدورات التوعويَّة، وتعزيز الرقابة في المرافق الجامعيَّة، وإجراء الفحوص المختبريَّة للكشف عن المتعاطين، كما ناقشت إدراج مكافحة المخدرات في المناهج الجامعيَّة، والتعاون مع المؤسسات الأمنيَّة والصحيَّة المحليَّة والدوليَّة.

وقدمت اللجنة مقترحاتٍ شملت تفعيل أقسام الإرشاد النفسي وإلزام الجامعات بعقد ورش عملٍ وتكثيف التعاون مع الجهات المعنيَّة، وأبدت الوزارة استجابتها للمقترحات المطروحة بما يخدم تعزيز التوعية والوقاية.

تؤكد لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقليَّة النيابيَّة «أهميَّة تكاتف الجهود بين وزارة التعليم العالي والجهات المعنيَّة للحد من انتشار المخدرات داخل المؤسسات التعليميَّة»، وشددت على «ضرورة تنفيذ المقترحات المقدمة بما يسهم في بناء بيئة تعليميَّة صحيَّة وآمنة، وتعزيز الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة وتأثيرها في الشباب ومستقبل البلاد».

اللقاءات والاستضافات

أجرى النائب عدنان برهان الجحيشي رئيس اللجنة لقاءً مع فخامة رئيس الجمهوريَّة الدكتورعبد اللطيف جمال رشيد قدم فيه شرحاً تفصيلياً عن عمل اللجنة وجهودها مع الجهات الرسميَّة المعنيَّة في الحد من انتشار آفة المخدرات ومخاطرها، فضلاً عن الخطط المستقبليَّة لتعزيز تلك الجهود للحد من انتشارها، وأكد فخامة رئيس الجمهوريَّة دعمه الكامل لمكافحة المخدرات أمنيًا وتشريعيًا، مع التركيز على تأهيل المدمنين، مشددًا على أهميَّة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضبط الحدود وتفكيك شبكات التهريب.

واجتمعت اللجنة مع رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، وركز الاجتماع على متابعة الإجراءات الحكوميَّة المتخذة بشأن ملف مكافحة المخدرات في العراق، كما تمت مناقشة ورقة العمل التي قدمتها اللجنة المؤلفة من عدة محاور، أهمها مراجعة الإجراءات التي قدمتها كلّ من وزارات الصحة والداخليَّة والعدل في مجال مكافحة المخدرات وتوفير مستلزمات العلاج للمدمنين على المواد المخدرة، وبحثت اللجنة النيابيَّة مع السيد رئيس مجلس الوزراء دورالمحافظين في دعم ومساندة جهود وزارة الداخليَّة في ملف المخدرات، علاوة على تعديل قانون مكافحة المخدرات وإمكانيَّة رفع مستوى التشكيل المختص بالمكافحة في وزارة الداخليَّة الى مستوى وكالة.

بدوره، أكد السيد رئيس مجلس الوزراء «أهميَّة السعي نحو إيجاد تحالف إقليمي دولي ضد المخدرات، يكون العراق جزءاً منه والعمل على استكمال مذكرات التفاهم مع دول الجوار لتبادل المعلومات الاستخباريَّة بشأن ملاحقة شبكات التهريب والاتجار بالمخدرات»، وأشاد بجهود لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقليَّة النيابيَّة في الرقابة والتوعية ضدّ آفة المخدرات.

وخلال الفصل التشريعي الحالي استضافت اللجنة السيد أحمد المبرقع وزير الشباب والرياضة لمناقشة جهود الوزارة في الوقاية من المخدرات، طرح رئيس اللجنة خلال الاستضافة أسئلة بشأن الإجراءات المتبعة لتعزيز الوعي الفكري والاجتماعي وتنظيم الأنشطة التربويَّة والثقافيَّة والرياضيَّة، بينما أشار السيد الوزير الى أنّ «مكافحة المخدرات من أولويات الوزارة إذ تعمل باستمرارٍ على تنفيذ خطط توعويَّة ووقائيَّة لحماية المجتمع خاصةً فئة الشباب من أخطار الظاهرة».

وناقشت اللجنة أثناء استضافتها السيد وزير التربية الدكتور إبراهيم نامس الجبوري إجراءات وزارة التربية في الوقاية من ظاهرة المخدرات

النزاهة النيابيَّة تفتحُ ملفات تعاقدات وزارة النفط للتحقق من آليات إبرام العقود وشفافيَّة عملها

رئيس اللجنة: حريصون على مراقبة جميع الملفات التي تثار حولها مخالفاتٌ قانونيَّة أو شبهات فساد

بسام بولص

عقدت لجنة النزاهة النيابيَّة برئاسة النائب زياد الجنابي وحضور السيدات والسادة أعضائها، سلسلة من الاستضافات مع مسؤولين في وزارة النفط خلال الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعيَّة الثالثة، متضمنة متابعة اللجنة لآليات إبرام التعاقدات وجولات التراخيص من قبل الشركات النفطيَّة، لا سيما أنَّ لجنة النزاهة تعدُّ من اللجان التي لها دورٌ كبيرٌ في مجال الرقابة النيابيَّة على جميع مؤسسات الدولة.

استضافات

افتتحت لجنة النزاهة ملفات النفط باستضافة مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطيَّة في الوزارة حسين طالب عبود وعددٍ من مدراء الأقسام في الشركة بتاريخ ١٥/ تشرين الأول الماضي، لمناقشة بعض العقود المبرمة مع جهات متعددة.

وناقشت اللجنة آليَّة إبرام العقود من قبل شركة توزيع المنتجات النفطيَّة والجدوى الاقتصاديَّة والفنيَّة لها، فضلاً عن بحث الموافقات الممنوحة لمحطات الوقود الى جانب طبيعة إبرام عقود تكرير النفط.

وفي ذات الاجتماع أكد النائب زياد الجنابي «حرص لجنة النزاهة على مراقبة جميع الملفات التي تثير حولها مخالفات قانونيَّة أو شبهات فساد في دوائر الدولة والتأكد من شفافيَّة الإجراءات المعتمدة»، مبيناً أنَّ «القطاع النفطي يحظى بأهميَّة كبرى في عمليَّة التنمية الاقتصاديَّة مما يفرض على الجميع الالتزام بمعايير واضحة الشفافيَّة والعمل الجاد على وضع أسسٍ سليمة للتعاقدات التي يجري إبرامها مع الشركات المختصة»، لافتاً الى أنَّ «اللجنة مهتمة بإيقاف هدر المال العام وضمان سلامة إجراءات التعاقد التي تنفذها مؤسسات الدولة».

وشدد أعضاء لجنة النزاهة في اجتماعاتهم الدوريَّة على «ضرورة الحدّ من ظواهر الفساد المالي والإداري في مختلف دوائر ومؤسسات الدولة وبالشكل الذي يسهم بالحفاظ على المال العام والنهوض بواقع العمل والأداء المؤسساتي».

شركة نفط البصرة تحت منظار الرقابة

وفي ذات الشأن، استضافت لجنة النزاهة النيابيَّة بتاريخ 24/ تشرين الثاني، مدير عام شركة نفط البصرة السيد باسم عبد الكريم والكادر المتقدم في المديريَّة لمناقشة التعاقدات التي أجرتها الشركة والجدوى الاقتصاديَّة والفنيَّة للتعاقدات.

وجرى خلال الاستضافة التي عقدت بمقر اللجنة بحث نسب الإنجاز الفعلي للسنوات 2023 و2024 وصلاحيات المشغل والإدارة المشتركة إضافة الى نسبة أعداد الكوادر العراقيَّة العاملة في هذه الحقول ومناقشة صلاحيات الإدارة المشتركة واللجان بهذه التعاقدات.

وجدد رئيس لجنة النزاهة حرصه على أهميَّة متابعة الإجراءات الخاصة بتعاقدات الشركات في المجال النفطي والتأكد من شفافيَّة إجراءات التعاقد من قبل جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات، ومنها ما يتعلق بعمل شركة نفط البصرة لضمان الشفافيَّة وحماية المال العام من العبث والهدر.

تعاقدات شركة نفط الوسط على طاولة النزاهة

كما ناقشت لجنة النزاهة برئاسة النائب زياد الجنابي وحضور أعضائها خلال استضافتها بتاريخ ٢٥/ تشرين الثاني، مدير عام شركة نفط الوسط السيد محمد ياسين حسن والكادر المتقدم في المديريَّة ملف التعاقدات التي أجرتها الشركة وكفاءة الشركات المتعاقد معها والأعمال المماثلة لها إضافة الى معرفة الجدوى الاقتصاديَّة والفنيَّة لتعاقدات الشركة.

وبحثت اللجنة في الاستضافة التي عقدت بمقرها جملة من الملاحظات الرقابيَّة التي نصَّت عليها تعليمات جولات التراخيص والإجراءات المتخذة بصددها من قبل اللجان التحقيقيَّة فضلاً عن المنجز منها الى جانب تقييم عمل لجان الإدارة المشتركة وموازنات الحقول النفطيَّة.

جدير بالذكر أنَّ لجنة النزاهة قررت إبقاء جلساتها المنعقدة بشأن ملفات وزارة النفط مفتوحة لحين تزويدها بإجابات رسميَّة عن الاستفسارات المطروحة من قبل اللجنة النيابيَّة.

في إطار متابعتها لإجراءات التعداد العام للسكان والمساكن 2024

لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة: التعداد واجبٌ وطنيٌّ ونتائجه ستنعكسُ إيجاباً على المجتمع في توجيه خطط التنمية الاقتصاديَّة

زهراء فليح

حرصت لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة النيابيَّة على متابعة إجراءات التعداد السكاني مع الجهات المختصة من خلال زيارات واستضافات وندوات عقدتها اللجنة لضمان نجاح عمليَّة التعداد على نحوٍ يلبي الطموح ويحقق النتائج المرجوة.

فقد اطّلع وفد اللجنة برئاسة النائب محمد البلداوي النائب الأول لرئيس اللجنة على آخر الإجراءات للتعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024 خلال زيارته الميدانيَّة إلى الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن في مقر وزارة التخطيط، حيث التقت السيد وكيل الوزارة رئيس هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافيَّة ونائب رئيس الهيئة العليا للتفحص عن كثب آخر الاستعدادات المتبعة للهيئة والفرق المعنيَّة بالحزم والترقيم والعدادين الذين يقومون بمهمة حصر البيانات مع خلال المواقع الإلكترونيَّة وGPS ودائرة الاتصالات وآليَّة التواصل عبر الإنترنت بشبكة التعداد ونقاط الاتصال في المحافظات، لإنجاز التعداد العام للسكان والمساكن 2024، والـذي سيكون الكترونياً 100 % في جميع المحافظات من دون استثناء، إذ إنَّ جميع فعاليات التعداد السكاني ستكون الكترونيَّة بالكامل في جميع مفاصلها لكل محافظات العراق من دون استثناء عبر استخدام صورٍ فضائيَّة وتقنيَّة تكنولوجيا عالية وكذلك استخدام النشر الجغرافي لكل نتائج التعداد.

تجدر الإشارة الى أنّ التعداد السكاني يهدفُ إلى جمع بيانات شاملة حول السكان والعمران، وهي أول عمليَّة تعداد شاملة في البلاد منذ 27 عامًا.

وفي ذات السياق، أقامت لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة بالتعاون مع هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافيَّة ندوة توعويَّة برعاية نائب رئيس مجلس النواب السيد محسن المندلاوي وحضور نائب رئيس مجلس النواب السيد شاخه وان عبد الله، وممثل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط، ورؤساء لجان ونواب عن مختلف المكونات واللجان النيابيَّة ورئيس هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافيَّة ومدير عام الإحصاء في وزارة التخطيط وممثل لجنة التعداد العام للسكان في العراق، ورئيس هيئة الإحصاء في إقليم كردستان، والممثلين عن جميع الجهات في الوزارات ذات العلاقة وفريق الأمم المتحدة، للتعريف بمشروع التعداد العام للسكان والمساكن 2024 وأهميته التنمويَّة تحت شعار (بناء مستقبل أفضل بأرقام دقيقة

التعداد السكاني ركيزة التنمية) يوم الثلاثاء 1/ 10/ 2024.

واستُهلت الندوة بتقديم لنائب رئيس مجلس النواب الدكتور شاخه وان عبد الله ركز فيه على أهميَّة عمليَّة الإحصاء وأهدافها التنمويَّة وتثمين جهود اللجنة لإقامة هذه الندوة التوعويَّة حول مشروع التعداد العام للسكان والمساكن في العراق ٢٠٢٤ بهدف التثقيف والتعريف، والإشارة الى الحاجة لرسم خارطة طريقٍ وسياساتٍ لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتدوين حجم الموارد والمصادر المتوفرة والإمكانيات لمواصلة عمل وبناء المستقبل بناءً على قاعدة بياناتٍ وأرقام دقيقة ولتحليل المشكلات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وتعبئة البيانات والجداول بدقة عالية وباساليب حديثة، وأنّ عمليَّة التعداد واجبٌ وطنيٌّ ونتائجه بالضرورة ستنعكس إيجاباً على المجتمع في توجيه خطط التنمية للتقدم والازدهار، واتخاذ القرارات المستقبليَّة وزيادة التخطيط للتنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وتوزيع أمثل للموارد الماليَّة والحكوميَّة في مجال التعليم والصحة والخدمات الأساسيَّة وضرورة مراعاة ما جرى في العراق ولسنواتٍ طويلة وآخرها عصابات داعش الإرهابية، الأمر الذي أثر في الواقع المجتمعي وحصول التغيير الديموغرافي لعددٍ من المناطق إثر عمليات الترحيل والتهجير والترحيل القسري وتنقل المواطنين بين المحافظات، فضلاً عن وجود أكثر من مليون نازح داخلي.

متمنياً من وزارة التخطيط والحكومة الاتحاديَّة والجهات المعنيَّة «معالجة هذه المشكلات الناتجة عن هذه الظروف التي مرَّ بها العراق بالمراجعة الدقيقة للإحصاءات السابقة قبل الشروع بالتعداد السكاني وضمان تسجيل بيانات دقيقة للمواطنين على أساس مناطقهم ومحافظاتهم الأصليَّة لحماية حقوق جميع أفراد الشعب».

وبينت النائب ليلى التميمي رئيس لجنة التخطيط «أبرز الأهداف الاستراتيجيَّة للتعداد وأثره في مختلف القطاعات واستعراض آخر المستجدات في عمليَّة التعداد ابتداءً من عمليَّة حصر البيانات وأهميَّة رسم تصور للتنمية بناءً على عمليَّة التعداد، وتسلمها الاقتراحات من قبل هيئة الإحصاء والممثلين عن إقليم كردستان بهدف تكييفها باتجاه حل بعض الإشكالات العالقة التي تمَّ تدارسُها خلال الندوة بحضور جميع الجهات المعنيَّة بهذا الخصوص».

وسلط نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة المكلف بمتابعة مشروع التعداد السكاني والمساكن، الضوء على الاستمارة المعتمدة وتفاصيلها وجداولها بالإضافة إلى تأكيده على الدور المحوري للتعداد في رسم السياسات التنمويَّة وتخصيص الموارد، والإجابة على جملة من الاستفسارات حول ملف التعداد ومشروعه، وبكونه جزءاً لا يتجزأ عن عمليَّة التخطيط الاستراتيجي ودعم البرامج التنمويَّة وإدارة الخدمة المتكاملة.

وقدم رئيس هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافيَّة شرحاً حول الدلائل التنمويَّة في التعدادات السكانيَّة والمبادئ الأساسيَّة العشرة للإحصاءات الرسميَّة الصادرة عن الأمم المتحدة وبكونها أساساً لازماً في الميادين الاقتصاديَّة والديموغرافيَّة والاجتماعيَّة والبيئيَّة والتبادل المعرفي والتجاري بين دول العالم وشعوبه، ودلائل التعداد والإحصاءات بجميع أبعادها ابتداءً من الأمن الغذائي ومؤشر الإنفاق للقضاء على الفقر وتعزيز الزراعة المستدامة وواقع العيش الصحي وتعزيز نوعيَّة التعليم المستمر للجميع والوثيقة الوطنيَّة للسياسة السكانيَّة وأولوياتها لرصد الواقع ومعالجة التحديات لضمان حياة كريمة مزدهرة، فضلاً عن مؤشرات العمالة والعاملين حسب نوع النشاط الاقتصادي والجنس والبيئة وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والأميين، فضلاً عن الإنفاق الحكومي الكلي على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعيَّة، وملف المياه والطاقة والدلائل البيئيَّة ومعالجات تخلخل نسب توزيع السكان، والمستلزمات والمتطلبات الفنيَّة والمراحل الميدانيَّة والمتمثلة بالترقيم والحصر الذي يسبق عمليَّة التعداد الفعلي الذي أنجز في خمس عشرة محافظة عراقيَّة والذي سينجز بشكلٍ كاملٍ خلال الأيام المقبلة، وتوزيع العدادين لانطلاق التعداد في موعده الرسمي المقرر له.

وثمنت لجنة التخطيط الإستراتيجي النيابيَّة ما قدمته الحكومة بجميع مفاصلها من جهودٍ استثنائيَّة من أجل ضمان تنفيذ التعداد وفقاً للمعايير العالميَّة وبما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعيَّة، عادةً إياها «الجهود» «خطوة متقدمة تؤكد مدى التزام الحكومة ببرنامجها الخدمي والتنموي الذي تعهدت به للشعب العراقي ولمجلس النواب».

معربة عن عميق شكرها وتقديرها للشعب العراقي الذي أكد بموقفه العظيم، مدى إدراكه لأهميَّة هذا المشروع، فكان للاستجابة الواسعة لمواطنينا وأسرنا الكريمة، الأساس الذي حقق النجاح، متقدمين بالعرفان للحكومة المركزيَّة، مثمنين موقفها في إجراء التعداد في توقيتاته المثبتة، كما وشكرت اللجنة الهيئة العليا للتعداد و الميدانيَّة، من مشرفي المحافظات والمناطق، ومديري المحلات ومعاونيهم، والباحثين والعدادين، الذين انتشروا في كل أنحاء العراق.

ولم تغفل لجنة التخطيط جهود قواتنا وأجهزتنا الأمنيَّة بجميع صنوفها التي نجحت في توفير بيئة هادئة وآمنة أسهمت في سير عمليات التعداد بهدوء وسلاسة، فضلاً عن تقديرها العميق لبعثة الأمم المتحدة في العراق، وما قدمته من دعم، متمثلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في اعتماد المعايير العالميَّة لإجراء التعداد بمهنيَّة وموثوقيَّة عالية ليكون أساساً صلداً للتنمية في العراق سائلين الله العلي القدير أنْ يحفظَ العراق والعراقيين من كل سوءٍ.

مجلس النواب

الله اكبر

الاحد 8 كانون الاول 2024 العدد 17 Sun. 8 Dec. 2024 Issue No. 17

خلال مشاركتها في قمَّة المناخ (COP 29) في العاصمة الأذريَّة باكو

الزراعة النيابيَّة تدعو الدولَ الكبرى إلى الوفاء بالتزاماتها المناخيَّة لدعم الدول المتأثرة وتؤكد أنَّ الاستقرار البيئي والاقتصادي يمثلُ حجر الزاوية في تحقيق تنمية مستدامة

وليد الشمري

شاركت لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابيَّة في قمة الأمم المتحدة للمناخ (COP 29) التي عقدت في العاصمة الأذريَّة باكو للفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني 2024، ضمن الوفد الذي ترأسه رئيس الجمهوريَّة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، بمشاركة رئيس اللجنة النائب فالح الخزعلي، برفقة وفدٍ حكومي رفيع المستوى، تأكيداً على التزامها بمواجهة التحديات المناخيَّة العالميَّة.

تنسيق الجهود المناخيَّة

على هامش المؤتمر التقى الوفد العراقي بالرئيس الأذري إلهام علييف في مقر انعقاد المؤتمر، إذ أجرى الطرفان مباحثات حول تعزيز التعاون بين العراق وأذربيجان في مختلف المجالات، خاصة تلك المتعلقة بالتغير المناخي والتنمية المستدامة. وشدد النائب الخزعلي على ضرورة تفعيل آليات التعاون الدولي لمواجهة التحديات المناخيَّة المتزايدة، مشيراً إلى أهميَّة دور الدول في تنسيق جهودها لتحقيق الأمن البيئي.

دعوة للعمل الجماعي الإقليمي والدولي

في كلمته أمام المؤتمر، أشار النائب الخزعلي إلى أنَّ العراق، بوصفه بلداً يعتمد اقتصاده على الوقود الأحفوري، يواجه تحدياتٍ كبرى نتيجة التغيرات المناخيَّة وآثارها السلبيَّة في الاقتصاد والبيئة. ودعا إلى تشكيل تحالفٍ إقليمي من الدول المتأثرة بالتغيرات المناخيَّة لتنسيق الجهود والعمل على تحقيق حلولٍ جماعيَّة تعزز التنمية المستدامة.

وأوضح الخزعلي أنَّ العراق انضمَّ مؤخرا إلى العهد العالمي بشأن الميثان، كأول دولة عضو في «أوبك» تتخذ هذه الخطوة، وأكد التزام بلاده بتصفير حرق الغاز المصاحب بحلول عام 2028. كما سلط الضوء على الجهود الوطنيَّة لإعداد وثائق تقييم الاحتياجات التكنولوجيَّة وخطط التخفيف الملائمة وطنياً، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف العراق ضمن اتفاقيَّة باريس.

الشراكة مع صندوق المناخ الأخضر

وفي سياقٍ متصل، التقى النائب الخزعلي بالسيدة مافالدا دوارتي، المدير التنفيذي لصندوق المناخ الأخضر (GCF)، لبحث آفاق التعاون في تنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة وتعزيز مرونة العراق للتكيف مع آثار التغير المناخي. وأكد الخزعلي أنَّ الحكومة العراقيَّة خصصت تمويلاتٍ كبيرة لدعم التحول نحو الطاقة المتجددة وحماية البيئة، مشيرا إلى أهميَّة دعم الصندوق لمشاريع وطنيَّة كحملة التشجير الواسعة واستصلاح الأراضي الزراعيَّة.

كما دعا الخزعلي السيدة دوارتي إلى زيارة أهوار العراق ومدينة بابل الأثريَّة، للتعرف على التحديات البيئيَّة التي يواجهها العراق وتعزيز التعاون في مواجهتها.

دعوة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي

اختتمت المشاركة بالدعوة إلى العمل الجماعي لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، وتجنب الصراعات التي أرهقت المنطقة اقتصادياً واجتماعياً. أكد الوفد العراقي أنَّ الاستقرار البيئي والاقتصادي يمثل حجر الزاوية في تحقيق تنمية مستدامة، داعياً الدول الكبرى إلى الوفاء بالتزاماتها المناخيَّة لدعم الدول المتأثرة. وبمشاركة اللجنة في مؤتمر (COP 29)، يثبت مجلس النواب أنه ماضٍ بخطوات ثابتة نحو تحقيق أهدافه المناخيَّة، من خلال تعزيز التعاون الدولي واعتماد سياسات توازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة.

فريق عمل « مجلس النواب »

محمد أبو بكر
مدير عام الدائرة الإعلامية

أحمد الياسري
معاون مدير عام الدائرة الإعلامية

رائد علي محمد
مدير قسم التحرير والرصد الاخباري

جرجيس العطوان
مدير تحرير الملحق

علي مجيد
الإخراج الفني